مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء العاشر

مطبعة التحرير
١٩٥٨

الوصف وفعله

للأستاذ
محمد على النجار
عضو المجمع

لا تنكر الصلة بين الوصف وفعـــله . والوصف قد يدل على الذى قام به حدث فعله أو وقع منه ، وهذا هو اسم الفاعل ، ويلتحق به الصفة المشبهة باسم الفاعل . وقد يدل على الذى وقع عليه حدث فعله ، وهذا هو اسم المفعول . وقد يدل على زيادة الحدث ، وهو اسم التفضيل . وهذا لا يعنينى فى البحث .

وقد اشتهر أن الوصف يهدى إلى فعله . وبنى على هذا أن الوصف إذا ورد فى العربية ساغ لنا أن نضع فعله المناسب له ونعتده فى العربية .

وأساس هذا الأصل قول ابن جنى - تبعا لأستاذه أبى على الفارسى - : « إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف » .

وابن جنى عرض لهذا البحث فى ثلاثة مواطن فى الخصائص فى الجزء الأول .

الموطن الأول فى « باب فى تعارض السماع والقياس » وفيه يقول فى ص ١٢١ :

«قال لى أبو على بالشأم : إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف » .

والموطن الثانى فى « باب فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» . وفيه يقول فى ص ٣٥٧ : « إن المعرب قد تتصرف فيه العرب كما تتصرف فيما وضعته . وأورد من هذا أنها تشتق من الأسماء الأعجمية ؛ كما اشتق رؤبة سختيتا من السخت فى قوله :

هل ينجينى حلف سختيت

أو فضة أو ذهب كبريت(١)

فسختيت اشتق من السخت ، وهى كلمة فارسية بمعنى قوى . وأورد أيضا الاشتقاق من الدرهم - وهو فى الأصل أعجمى (٢) - فحكى

---

(١) ذهب كبريت ، أى : ذهب أحمر .

(٢) نقله العرب عن الفارسية . ولا يزال الدرهم فى النقد اليونانى . وهو عندهم دراخمى DRACHME

عن ابن الأعـــرابى أنه يقـال : درهمت الخبازى(١) أى صارت مستديرة كالدراهم . ويقول ابن جنى : « فاشتق من الدرهم ـ وهو اسم أعجمى ـ وحكى أبو زيد : رجل مدرهم . قال : ولم يقولوا منـه : دُرْهم ؛ إلا أنه إذا جـاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكف » .

والموطن الثالث فى « باب(٢) فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس » . فقد أورد فيما يجوز فى القياس ولم يرد به الاستعمال : « رجل مدرهمّ ، وهو يقول : « وعما يجوز فى القياس ، وإن لم يرد به استعمال ، الأفعال التى وردت مصادرها ورفضت هى ؛ نحو قولهم : فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا ، ولم يستعملوا من فوْظ فعلا ؛ وكذلك الأين للإعياء ، لم يستعملوا منه فعلا(٣) . قال أبو زيد : وقالوا : رجل مدرهم ولم يقولوا : دُرْهِم . وحـدثنا أبو على ـ أظنه عن ابن الأعرابى ـ أنهم يقولون : درهمت الخبازى ، فهذا غير الأول .

وقالوا : رجل مفئود ، ولم يصرفوا فعله ، ومفعول الصفـة إنما يأتى على الفعـل ؛ نحو مضروب من ضُرب ، ومقتول من قُتل » .

ورجل مدرهَم أى كثير الدراهم . ومفئود أى جبان ضعيف كأنه لا فؤاد له . وقد ورد فأده أى أصاب فؤاده ، فيكون إطلاق المفئود على الجبان على التشبيه بمن أصيب فؤاده .

وقد يكون ابن جنى لم يصح عنده هذا الفعل ، ويريد بقوله : « فهذا غير الأول » أن « درهمت الخبازى » فيه الفعل مبنى للفاعل ، و « مدرهَم » من المبنى للمفعول . فمدرهم ليس من دَرهَم اللازم الوارد ، وإنما يكون من دُرْهِم الذى لم يسمع .

ويعنينى فى هـــذا البحث أن أبين أن الوصف قد يرد فى اللغة ، ولا يسوغ مع هذا استعمال الفعل . فإذا رأينا فى المعاجم أو فيما صح فى العربية وصفا فلا ينبغى أن نبادر إلى أخذ الفعل منه واستعمـاله ، ومن الخير أن نتثبت ونحتاط فى الأمر ، فلعل بعض الموانع يقوم فى وجه الفعل .

١ ـــ فقد يكون الوصف غير جار عـلى فعله . ويعبر عنه النحويون بأن يأتى على وجه النسب . وأكثر ما يكون ذلك فى اسم الفاعل ويقل أن يأتى فى اسم المفعول . وذلك أن الوصف إذا خرج مخرج النسب فقياسه (٤)

(١) هى من النبات . ومن لغاتها الخبيز . وهى معروفة فى مصر بهذا الاسم الأخير .
(٢) ص ٣٩١ وما بعدها .
(٣) أثبت أصحاب المعاجم للفوظ والأين فعليهما .
(٤) الاقتضاب ١٦٠ . وانظر الخصائص ١ / ١٥٢

أن يجىء المفعول منه على صيغة لفظ الفاعل، ألا تراهم قالوا : عيشة راضية ومعناه : مرضية ، وماء دافق ومعناه مدفوق .

وإنما لزم أن يجىء المفعول من هذا الباب على صيغة لفظ الفاعل لأن الفعل ينسب إليه كنسبته إلى الفاعل ، فيقال : رجل ذو رضا وعيشة ذات رضا ، ورجل ذودفق وماء ذودفق.

فلما تساويا فى نسبة الفعل إلى كل واحد منهما على صورة واحدة وجب أن تكون صيغة اسميهما واحدة . ونظير تساوى الفاعل والمفعول فى الاسم المصوغ لهما ـ لتساويهما فى الفعل المسند إليهما ـ تساويهما فى الإعراب حين تساويا فى إسناد الحديث إليهما . فقالوا : ضُرِب زيد فرفعوه وهو مفعول حين حدثوا عنه كما يتحدث عن الفاعل . وكذلك مات زيد وضُرِب الضرب ، والضرب لا يُضْرَب . وعلى هذا المجرى كلام العرب :

قال علقمة :

فظل الأكف يختلفن بحانذ
إلى جؤجؤ مثل المداك المخضب(١)

يريد : اللحم المحنوذ .

وقال آخر :

لقد عيل الأيتام طعنة ناشره
أناشر لازالت يمينك آشره(٢)

أى مأشورة .

ومن أمثلة ما جاء للنسب على صيغة فاعل : لابن وتامر: أى ذولبن وذو تمر . وتائج أى ذو تاج ، ولا يستعمل من هذه الأوصاف فِعل ، فلا يقال : لَبَنَ ولا تَمَرَ ولا تَاجَ .

ومما جاء على فاعل للنسب ومعناه المفعول : فاقد(٣) فى معنى مفقود ، والساحل ، وإنما هو مسحول لأن الماء سحله أى قشره ، ودابة حاسر أى حسرها السير .

ومما ورد على مفعول للنسب قولهم : مكان مأنوس . وفى اللسان : « إنما هو على النسب . لأنهم لم يقولوا : أَنِسْتَ المكان ولا أَنِسْتَه . فلما لم نجد له فعلا وكان النسب يسوغ فى هذا حملناه عليه . قال جرير :

حى الهدملة من ذات المواعيس
فالحنو أصبح قفرا غير مأنوس (٤)

---

(١) قبله : فقلنا ألا قد كان صيد لقانص فجبوا علينا فضل برد مطنب

والجؤجؤ : الصدر . والمداك : الصخرة يسحق عليها الطيب . يقول : إنه ظفر بصيد ، فأمر الغلمان أن ينصبوا خباء يستظلون به ، وشووا الصيد فاختلفت أكفهم إليه ظافرة بالحنيذ منه الواصل إلى صدر المصيد ، وجعل الصدر بما عليه من الودك كالمداك إذا خضب بالطيب .

(٢) ناشرة من بنى تغلب قتل همام بن مرة فى يوم واردات . وانظر التعليق على الخصائص ١/١٥٢

(٣) المخصص ١٥/٧٠ و ١٦/١٢٨

(٤) الهدملة وذات المواعيس والحنو : مواضع .

ومن هذا حجاب مستور، ورجل مرطوب ، ومكان مهول ، وجارية مغنوجة .

ذكر أبو حيان فى البحر [1] أن هذه الأوصاف جاءت على النسب فى بعض الأوجه ، وهو يقول : « والظاهر إقرار (مستورا) على موضوعه من كونه اسم مفعول أى مستورا عن أعين الكفار فلا يرونه ، أو مستورا به الرسول عن رؤيتهم ، أو نسب الستر إليه لما كان مستورا به . قاله المبرد ، ويئول معناه إلى أنه ذو ستر ، كما جاء فى صيغة لابن وتامر أى ذو لبن وذو تمر . وقالوا : رجل مرطوب أى ذو رطوبة ، ولا يقال : رَطِبته . ومكان مهول أى ذو هول وجارية مغنوجة ، ولا يقال : هُلت المكان ولا غَنِجْت الجارية . وقد أنكر بعض اللغويين أن يقال : أمر مهول ، وإنما يقال : هائل .

ومن ورود الصفة المشبهة على معنى النسب نَهِر أى يعمل بالنهار ، قال الراجز .

لست بليلى ولكنى نهرْ
لا أدلج الليل ولكن أبتكرْ [2]

ومن هذا دنف عند سيبويه ، وفى المخصص ٥/٦٦ : « سيبويه : أدنف ولا يقال : دنِف ، وإن كانوا قد قالوا : دنف يذهب به إلى النسب» . وقد أثبت غير سيبويه دنِف : أى مرض فعلا .

٢ — وقد يرد اسم المفعول مع الفعل اللازم ، ولا يرد فعله المتعدى . ولا يسوغ لنا حينئذ صوغ المتعدى ، استغناء باللازم ، وقد نص ابن جنى وغيره على أنه إذا طرح فعل للاستغناء عنه بآخر لا يجوز استعمال ما هجرته العرب ، فإن ما اطرحته العرب يجب اطراحه .

وعقد ابن جنى فى الخصائص بابا [3] فى الاستغناء بالشىء عن الشىء ، صدره بقوله : « قال سيبويه : واعلم أن العرب قد تستغنى بالشىء عن الشىء ، حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة » .

وأكثر ما يكون هذا الضرب فيما دل على داء أو عيب .

وقد جاء فى اللغة من هذا قدر صالح . فمنه : مأدور ومضعوف ومحرور ومأبوت ، وأرض مرشوشة .

فمأدور فعله الوارد أُدِر الرجل أى انتفخت خصيته . والوصف الجارى على الفعل

(١) ج ٦ ص ٤٢
(٢) انظر كتاب سيبويه ٢/٩١
(٣) ج ١ ص ٢٦٦

آدر . ويقال : رجل مضعوف إذا كان فى عقله ضعف ، ولم يأت منه فعـــل متعد . ويقـال : رجل محرور أى حرّان .

وفى اللسـان : « والحـرير المحرور الذى تداخلته حرارة القيظ وغيره ، وفعله لازم ، يقال : حـرِرت تحِرّ . ولا يقال : رجـل مأبوت أى محرور وإنما يقال : أبت اليوم ، كسمع ونصر وضرب ، أى اشتد حره ، وقد انفـرد القاموس بذكر مأبوت ولم يرد فى اللسان : وأرض مرشـوشة : أصابها رش وهو أول المطر .

ولايقال: بعير معجوف أى أعجف هزيل غير سمين ، وإنما يقال : عجف ؛ كـفرح وكـرم . ويقال : بعـــير مغيوم ، أى به الغيم ، وهو داء يصيب الإبل ، كالقُلاب وهو وجع القلب . ولا يقال: يوم مغيوم أى فيه غيم . ومما ورد فيه قول علقمة الفحـل فى قصيدة مفضليته يصف الظليم :

حتى تذكر بيضات وهيجه

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

يذكر أن الظليم ـ وهو ذكر النعام ـ كان يرعى ، فلما أرذّت السماء تذكر بيضاته . وكان تركها فى الأدحىّ ، وخشى أن يضرها المطر ، فهيجه ذلك إلى الرواح ليدرك بيضاته ، ووصف يوم الرذاذ بأنه مغيوم ، وإنما يقال : غامت السماء وغيمت ، ولم يأت منه المتعدى .

وهنا يعن للباحث أن يسأل :

ما بـال العرب صاغت اسـم المفعول مع الفعـل اللازم ؟

ويبدو لى فى الجواب أن العرب يذهبون فى نحو مضعوف إلى أنه مصاب بالضعف مرمى به ، فهذا فيه معنى غير ما فى معنى ضعيف ؛ كما قالوا فى قول النابغة يصف ناقة :

مقذوفة بدخيس النحض بازلها

له صريف صريف القعو بالمسد

إن المعنى أنها مرمية باللحم . وفى اللسان (قذف) : « يقال : قُـذِفت الناقة باللحم قذفا ، ولُـدِست به لَـدْسا ، كأنها رُميت به رميا فأكثرت منه » .

فأدرر : مصـاب بالأدرة ، ومحرور : مصاب بالحرة ، وهكـذا .

وقد أشار اللغويون إلى هذا المعنى . فيقول ابن سيده فى المحكم (ج ر د) ، ونقله صاحب اللسان : « فأما ما حكاه أبو عبيد من قولهم أرض مجرودة من الجراد فالوجه عندى أن يكون : مفعولة من جردها الجراد ، كما تقدم . والآخر أن يعنى بها كثرة الجراد ؛ كما قالوا :

أرض موحوشة : كثيرة الوحش فيكون على صيغة مفعول من غير فعل إلا بحسب التوهم كأنه جردت الأرض ، أى حدث فيها الجراد أو كأنها رميت بذلك» . ومن هذا كان الأصل فى الباب للعيوب والأدواء .

وقد يحمل ضد العيب على العيب فيصاغ اسم المفعول مع الفعل اللازم . ومن هـذا ـ عندى ـ مـكان مأنوس ، جاء على مكان موحوش وأرض موحوشة إذ كان ضده . وحمل الضد على الضد مألوف فى العربية . ومنه قولهم : عدوة بالتأنيث حملا على ضده صديقة ، ولولا هذا لما ساغ التأنيث ، كما لا يقال فى صبور : صبورة . ومما جاء من هذا الباب قول الشاعر :

إذا رضيت على بنو قشير
لعمر الله أعجبنى رضاها

فقد عدى رضى بـ «على» حملا على ضده سخط ، والمألوف أن يعدى بـ «عن» ، كما فى قوله تعالى : « رضى الله عنهم ورضوا عنه » .

ومن باب مأنوس قولهم : رجل ملبوب ، أى موصوف باللبابة والعقل ، جاء على صيغة ضده : مضعوف ، وفعله لبيت ولبيت أى من باب كرم وفرح .

ومما جاء على أصل الباب ـ وهو العيوب وما جرى مجراهـا ـ قول الفقهاء للعبد : مرقوق أى مصاب بالرق ، وإنما يقال : رق العبد ، ولا يقال : رقه مالكه . وفى شفاء الغليل : « استعمله الفقهاء . وقالوا : لم يسمع عن أئمة اللغة رقه حتى يشتق منه مرقوق . وردّ بأن الأزهرى حكى عن ابن السكيت أنه جاء عبد مرقوق ، وهو ثقة » .

ويكثر هذا الضرب فى الثلاثى ، ويقل فى غيره : أن يرد اسم المفعول مع الفعل اللازم .

ومما جاء من غير الثلاثى قولهم : ألفجَ الرجلُ أى أفلس . جاء الوصف على ملفج بكسر الفاء على الأصل . وجاء أيضا ملفج بفتح الفاء . وفى الحديث : أطعموا ملفجيكم أى فقراءكم . فالملفج جاء على صيغة اسم المفعول ، ومعناه : المصاب بالإلفاج .

ومنه قولهم : أسهب الرجل أى أكثر الكلام . يجىء الوصف منه على مسهب بكسر الهاء على الأصل . وجاء أيضا مسهب بفتح الهاء .

وفى اللسان : « قال ابن برى : قال أبو على البغدادى : رجل مسهب ـ بالفتح ـ إذا أكثر الكلام فى الخطأ . فإن كان ذلك فى صواب فهو مسهب بالكسر لا غير » .

وكأن رأى أبى على القالى هو الذى اعتمد عليه الأعلم الشنتمرى فى جوابه على سؤال سلطان الأندلس المعتمد بن عباد فى الفرق بين الصيغتين .

وانظر نفح الطيب (الباب السابع ج ٢ ص٣٨٣ من الطبعة الأزهرية) وكتاب « ليس فى كلام العرب » ، ص ١٣ بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار .

ومن هذا قولهم : أجرأشّت الإبل إذا سمنت وامتلأت بطونها . ويقال : إبل مجرأشّة على صيغة المفعول . وكأن مأتى هذا أن رجلا سمنت إبله فقال سمنها داء فصاغ الفعـــل على هـذا .

وقد عد من هذا الباب أحصَن الرجل فهو محصن . وهذا عند التحقيق ليس مـــنه ، فإنه يقال : أحصن الرجل ـ لازما ـ أى تزوج أو عفّ ، والوصف محصِن بكسر الصاد . ويقال أيضا : أحصن الرجل نفسه فهو محصن . وهكذا يقال فى المرأة . والأصل فى هذا : الحصن أى العفة والتصون ، والحـاء فى الحصن مثلثة . وأذكر بذكر الحصن ـ وهو النزاهة عن الريبة ـ محاورة (١) بين بنت وأمها .

فقدقصت البنت على أمها ـ بتبجح ـ بتصونها أنها لقيت شابا لخشت فى وجهه التراب كيلا يطمع فيها . فقالت لها أمها المجربة الحكيمة : كان الخير لك ألا تعرضى له وأن تتجنبيه البتة . وهذا معنى ما جرى بينهما . فأما لفظه فقد قالت البنت :

«يا أمتى أبصرنى راكب
يسـير فى مسحـنفر لاحب
مازلت أحثو التراب فى وجهه
عمدا وأحمى حوزة الغائب !»

فقالت أمها :

« الحصن أدنى ـ لو تأيته ـ
من حثوك التّرب على الراكب!»

تأيته : قصدته . والمسحنفر : الواسع . واللاحب : الطريق الواضح .

٣ ـ وقد يأتى اسم المفعول من اللازم حملا على ما هو فى معناه أو ضده من المتعدى .

وقد حمل بعضهم على هذا معكوفا فى قوله تعـالى فى سورة الفتح : « هم الذين كفروا وصـدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفا أن يبلغ محله » . معكوفا : أى محبوسا ،

وينكر بعضهم ورود عكفه أى حبسه ، فيجعل صوغ معكوف من اللازم لأنه فى معنى محبوس. ويرى بعضهم ورود عكفه ، فلا يحتاج إلى هذا التأويل . ومن هذا قولهم : رجل مفروح من فرح اللازم حملا على ضـده : محزون ، وقـــولهم : رجل مبخوت ومجدود حملا على ضدهما : محروم .

٤ ـ وقد يأتى اسم المفعول من الفعـل اللازم على حذف الصلة ، ويعرف هذا عندهم بالحذف والإيصال . ومن هذا الضرب قولهم : أمر مشترك أى مشترك فيه . وفى المصباح : « وطريق مشترك بالفتح ، والأصل مشترك فيه . ومنه الأجير المشترك ، وهو الذى لا يخص

(١) انظر اللسان فى (أيا) .

أحدا بعمله ، بل يعمل الكل من يقصده بالعمل؛ كالخياط فى مقاعد الأسواق » . ومنه ـ عند ابن جنى (١) ـ المبروز فى قول لبيد :

فكأن معروف الديار بقادم
فبراق غول فالرجام وشوم
أو مذهب جدد على ألواحه
الناطق المبروز والمختوم

قادم وبراق غول والرجام : مواضع . والوشوم جمع الوشم ، والمذهب : اللوح المطلى بالذهب ، وجدد جمع جدة وهى الطريقة ، والمبروز : المظهر المشهور ، والمختوم : الغامض . يريد بالمبروز الخط الواضح والمختوم الخفى منه . شبه المعروف من آثار الديار بالوشوم أو باللوح الذى فيه كتابة ، بعضها واضح وبعضها خفى . ويقول ابن جنى : « أى المبروز به ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول » .

ويجعل ابن جنى من هذا الباب موثوقا فى قول بشر بن أبى خازم :

لئن شبت الحرب العوان التى أرى
وقد طال إبعاد بها وترهب
لتحتملن بالليل منكم ظعينة
إلى غير موثوق من العز تهرب

ويقول ابن جنى : « أى موثوق به ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول » .

٥ ـ وقد وردت فى اللغة ألفاظ على صيغة اسم المفعول ـ على غير الوجه فيها ـ عرض لها العلماء . فمن هذا قولهم فى المثل : كل مُجْرٍ فى الخلاء مُسَرٌّ . قال ابن سيده ، كما فى اللسان (سرر) : « هكذا حكاه أفتار بن لَقيط ، إنما جاء على توهم أسر ؛ كما أنشد الآخر فى عكسه :

وبلد يغضى على النعوت
يغضى كإغضاء الروى المثبوت

أراد : المثبت ، فتوهم ثَبَتَه ، كما أراد الآخر : المسرور ، فتوهم أسرّه » .

وقد نسب ابن سيده حكاية المثل إلى أفار لأن المعروف فيه : كل مجر فى الخلاء يُسر ، وهذا واضح لا شىء فيه .

وقوله فى البيت « كإغضاء الروى » : ضبط فى اللسان بضم راء الروى . والظاهر أنه الروا بكسر الراء مقصور الرواء ، وهو الحبل يشد به الرحل .

ويريد بالبلد صحراء مبهمة .

وقوله : يغضى على النعوت أى لا ينفع السائر فيه أن ينعت له ويوصف طرق السير فيه ، فهو يغضى ولا يستجيب لذلك .

---

(١) انظر الخصائص ١/١٩٣

ومن هذا محصول الشيء للحاصل منه . وفى شفاء الغليل (حرف الميم) : « محصول بمعنى غـلة ليس مولدا ، كما توهم . قال ابن يعيش : مفعول يكون اسما ؛ كمعقول بمعنى العقـــل ومحصول بمعنى الحاصل ، وهو البقية . إنتهى . قلت : أو مفعول للنسبة » .

ويقول الزمخشرى فى أســـاس البلاغة : « وهذا محصول كلامه ومحصول مراده . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون مصدرا ؛ كالمعقول والمجلود، وضع موضع الفاعل ؛ كما وضع صوم وفطر موضع صائم ومفطر ، والثانى أن يقال : حصّله بمعنى حصّله من قول العباس بن مرداس :

يا جسر إن الحق بعد حصله
له فضول يهتدى بفضله
يبينه الجاهل بعد جهله » .

هذا كلام الزمخشرى . والظاهر أن « حصّله » فى الشعر بمعنى حصوله ، مصدر حصل اللازم ، وهـذا كالسكت والسكوت لسكت اللازم .

وفى مستدرك مادة (س ق ط) من التاج : « وفى الحديث : مر بتمرة مسقوطة . قيل : أراد : ساقطة ، وقيل : على النسب أى ذات سقوط . ويمكن أن يكون من الإسقاط ، مثـل أحمّـه الله فهو محموم » .

وفى شفاء الغليل : « مسقوطة بمعنى ساقطة ليس بخطأ .

وفى البخارى : مر بتمرة مسقوطة ، قال الشراح : القياس ساقطة ، لـكنه قد يجعل اللازم متعديا بتأويل . وقد يقال : سقط جاء متعديا بدليل « سُقط فى أيديهم » وكأنه يريد بالتأويل التضمين ، فيضمّـن سقط معنى رمى أو ألقى . ولا دليل فى قوله تعالى « سُقط فى أيديهم » على التعدى ؛ فإن الفعل مسند إلى الصلة ، ويستوى فى هذا اللازم والمتعدى .

وفى مقاييس اللغة لابن فارس : « الفـاء والـكاف واللام كلمة واحدة . وهى الأفكل : الرعدة . ويقولون : لا يبنى منه فعل » .

وفى شرح القاموس : « وقال ابن فارس : ويقولون : لا يبنى منه فعل ، وليس كذلك لأنهم قالوا : (مفكول) » وتراه استدل على بناء الفعل منه بمجىء اسم المفعول ، فكأنه يرى أن مجيئه مؤذن بمجىء الفعل على ما اشتهر . وقد يكون مفـكول أتى كما جاء مضعوف ومحرور أى مصاب بالأفكل ، فلا يسوّغ لنا ذلك بناء الفعل ، كما تقدم ، فلا يصلح كلام الزبيدى ردا على ابن فارس إلا إذا عنى بعـــدم ورود الفعل ما يشمل عدم ورود ما تصرف منه ؟